الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

أولا- رواد المدرسة الكلاسيكية: يعتبر الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث (Adam Smith) (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. نُشر بحثه الشهير في طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام 1776، وقد اعتبر هذا العام بداية الفترة الكلاسيكية التي استمرت حوالي مائة عام.

يُنظر أحيانًا إلى الأيرلندي جون إليوت كايرنز (John Elliot Cairnes) (1823-1875) على أنه آخر كاتب كلاسيكي مهم، حيث قام بنشر مبادئه الرائدة للاقتصاد السياسي التي تم شرحها عام 1874. وبين سميث وكايرنز نجد الكاتب الفرنسي جان باتيست ساي (Jean-Baptiste Say) (1767-1832). والبريطانيون توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus) (1766-1834) وديفيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823) وناساو ويليام سينيور Nassau William Senior (1790-1864) وجيمس ميل James Mill (1773-1836) وابنه جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) (1806-1873).

ثانيا- الخصائص المشتركة لدى معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين: رغم وجود تباين في الرؤى بين الاقتصاديين الكلاسيك الا أن ما يجمعهم ثلاث اهتمامات رئيسية: الاهتمام بالنمو والتنمية، التركيز على تكلفة الإنتاج كمحدد رئيسي للأسعار، الاهتمام بتوزيع الدخل بين العمل والأرض ورأس المال على شكل أجور وريوع وارباح. ومن خلال الجمع بين هذه العناصر الثلاث، حاول الاقتصاديون الكلاسيك تقديم تفسير ثابت للعلاقات المتغيرة بين توزيع الدخل والأسعار في سياق التنمية الاقتصادية.

ثالثا- فكر آدم سميث: لدى ادم سميث عملين أساسيين: بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776)، ونظرية المشاعر الأخلاقية (1759). ويعتبر المؤلف الأول عملا اقتصاديا في الأساس يدافع فيه عن الأطروحات الليبرالية: عدم تدخل الدولة، تقسيم العمل، السوق، اليد الخفية، المصلحة الشخصية. من الملائم الاشارة إلى أن سميث كتب في بداية الثورة الصناعية، فهناك نوع من التفاؤل في تفكير سميث، لأنه أمل في تحقيق نتائج إيجابية منها.

نقطة البداية للبحث في ثروة الأمم هي التفكير والتساؤل عن مفهوم الثروة، وهي مسألة كان قد طرحها التجاريون والطبيعيون قبل سميث، لكن اجابته تختلف عن إجابتهم، فقد اعتبر تعريفاتهم للثروة مقيدة للغاية. فليست النقود وحدها مصدر الثروة لأنها تشمل الثروة المادية أيضًا، كما لا تقوم الثروة على الزراعة فقط، لأن الصناعة تخلق الثروة أيضًا. وبالتالي فإن الثروة تتكون من كل الأشياء الضرورية والمريحة (الزائدة) للحياة، والتي يتيح العمل السنوي للأمة الحصول عليها، فالثروة هي كل ما أنتجه هذا العمل. هذه الثروة تعتمد على العمل بشكل مزدوج: فالعمل ينتج سلعًا لها قيمة، كما أن تقسيم العمل هو الذي يسمح بزيادة القدرات الإنتاجية للعمال، وبالتالي يجعل من الممكن زيادة ثروة الأمة.

1- تقسيم العمل: إن تقسيم العمل يزيد الإنتاجية من ثلاث جوانب مختلفة:

- تخصص العاملين في مهمة معينة؛ تقليل الوقت الضائع المرتبط بتغيير المهام؛ استخدام الالات.

2- الحرية الطبيعية واليد الخفية: كان آدم سميث على دراية جيدة بأفكار فلاسفة القانون الطبيعي، ويعد استخدامه لمصطلح الحرية الطبيعية (والتعبيرات المماثلة) مؤشرًا على هذا التأثر. وهي تعني عنده الحرية في تغيير المهنة، وحرية العيش مع من اختار الانسان العيش معهم، كان يعني الحرية في كل من التجارة الداخلية والدولية. واذا ألحقت الحرية الطبيعية الضرر بالمجتمع فيجب تقييدها. ولكن يجب تطبيق القاعدة الأساسية للحرية في جميع الحالات الأخرى.

سيتم دمج تقسيم العمل مع آلية أخرى وهي آلية اليد الخفية، التي توضح كيف يمكن للأفراد- المهتمين فقط بمصلحتهم الشخصية - أن يساهموا مع ذلك في الصالح العام والثروة الجماعية. فاليد الخفية هي استعارة للظروف التي تنتج هذا التوافق بين المصلحة الذاتية والمصلحة الأفضل للمجتمع. تشير هذه النظرية الى أن النظام الحاصل هو نتيجة غير متوقعة وغير مقصودة للتفاعلات بين الافراد.

3- واجبات الحكومة: في رأي سميث يجب على الحكومة أن تتدخل بدرجة أقل في الحياة الاقتصادية مما كانت عليه في بريطانيا، حيث كان مذهب التجاريين هو المسيطر. وكان يرى بأن للحكومة ثلاث مهام رئيسية: الواجب الأول هو حماية المجتمع من الغزو، أي الحفاظ على الدفاع الوطني؛ الواجب الثاني هو حماية كل فرد في المجتمع من الظلم من قبل الأفراد الآخرين، أي إقامة العدل؛ الواجب الثالث هو إقامة وصيانة المؤسسات العامة والأعمال العامة، مثل الطرق والجسور والقنوات والموانئ والخدمات البريدية، وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم.

4- نظرية قيمة العمل (La théorie de la valeur travail): يقترح آدم سميث نظرية لقيمة العمل (القيمة بالعمل)، حيث يفرق بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل، ويرفض أن يبني القيمة على المنفعة بدءًا من التناقض الشهير لقيمة الماء والماس، وقد كرس سميث الكثير من الجهد لشرح القيمة في التبادل. فالأشياء التي لها أكبر قيمة في الاستخدام لها قيمة ضئيلة أو معدومة في كثير من الأحيان؛ وعلى العكس من ذلك، فإن تلك التي لها أكبر قيمة في التبادل كثيرًا ما يكون لها قيمة قليلة أو معدومة في الاستخدام.

وبالتالي فإن السعر يُفسَّر إما بندرته أو بتكاليف إنتاجه، والقيمة التبادلية لسلعة ما لا يمكن تحديدها من خلال المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، ومن ثم سيتم تأسيس القيمة على العمل. في هذا الاطار تقاس قيمة السلعة بكمية العمل المطلوبة لإنتاج هذه السلعة.

5- توزيع المداخيل: يعتبر الكلاسيك أن هناك نوعين من الدخل: الدخل الأولي والثانوي. الدخول الأولية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بعملية الإنتاج، مثل الأجور المدفوعة للعمال المنتجين، والأرباح وإيجارات الأراضي. الدخل الثانوي هو الدخل من إعادة التوزيع والتحويل الذي يتوافق مع الضرائب والفوائد والأجور المدفوعة للعمال غير المنتجين.

المداخيل التي يهتم بها الاقتصاديون الكلاسيكيون هي المداخيل الأولية. في هذا الاطار يعتبر سميث بأن مستوى الأجور نتيجة أساسًا لازدهار المجتمع ومقدار رأس المال؛ والربح يزداد مع المخاطرة وينخفض من حيث القيمة النسبية إذا نما رأس المال؛ أما الريع (سعر إيجار الأرض) فانه احتكاريً يحدده المالك. وعلى كل حال فالعمل هو أساس كل دخل، وبالتالي هو أساس ثروة الأمم، ومن العمل والأجور سيعيش المجتمع.

6- التراكم والنمو والتجارة الخارجية: ان تقسيم العمل واليد الخفية ينطبقان أيضًا على المستوى الدولي، وهو ما يبرر سياسة عدم التدخل داخل البلدان وحرية التنقل بينها. ويبني سميث حجته على النحو التالي: نقطة البداية هي التراكم أي الاستثمار، هذا الاستثمار ممكن فقط إذا كان هناك مدخرات مسبقة، ولا يستطيع الادخار الا الرأسماليون، وبالتالي فإن مدخرات الرأسماليين هي أساس النمو الاقتصادي. تكمن المشكلة في أن الربح ينخفض على المدى الطويل لأنه كلما زاد رأس المال زاد الاستثمار وقلت إمكانية الاستثمار المربح، أي ينخفض معدل الربح وبالتالي ينخفض معدل النمو أيضًا حتى يتوقف تمامًا. عندما لا يكون هناك المزيد من فرص الاستثمار لن يكون هناك أيضًا نمو أو ربح محتمل: نجد أنفسنا في حالة ثابتة. هذه الحالة الثابتة هي الوضع الذي يميل إليه أي اقتصاد على المدى الطويل. لتجنب هذا الوضع فالحل في التجارة الخارجية والحرة، لأن هذا يفتح إمكانيات جديدة للاستثمار والربح وبالتالي للنمو.

سيصاحب التجارة الدولية تقسيم دولي للعمل يقود كل بلد إلى التخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بميزة مطلقة، هذه الميزة المطلقة تجعل من الممكن إنتاج سلع بسعر أقل من البلدان الأخرى.

رابعا- اسهامات المفكر David Ricardo:

ولد ديفيد ريكاردو في عائلة ثرية في لندن عام 1772. عمل سمسارًا في بورصة لندن (مثل والده) ودخل البرلمان عام 1819. كتب مقالته الأولى عام 1815 عن تأثير سعر الذرة على الأرباح، وصدر كتابه الثاني عام 1817 بعنوان مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

من أهم ملامح مساهمات ريكاردو تجديد طريقة التفكير، لقد عمل على النماذج النظرية وقام بتطوير الطريقة الاستنتاجية في الفكر الاقتصادي، فعادة ما كان يبدأ بعدد من الافتراضات التي يستنتج منها نظرياته في خطوات منطقية واضحة. تقابل هذه الطريقة بالتفكير الاستقرائي لدى سميث، الذي يبدأ غالبًا من ملاحظات العالم الحقيقي من أجل مناقشة المبادئ واستخلاص الاستنتاجات العامة.

1- نظرية قيمة العمل: يتفق ريكاردو مع سميث على أن العمل هو أساس القيمة، ولكنه يختلف معه في أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الضروري لانتاجها، وهي تشمل بذلك قيمة الأدوات المستخدمة في انتاجها.

2- توزيع الدخل: هذه مسألة مهمة للغاية في فكر ريكاردو، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه في بداية القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية كانت هناك توترات قوية بين العمال والصناعيين، وبالتالي كان سؤالًا موضوعيًا مهمًا يسعى ريكاردو إلى الاجابة عنه.

3- نظرية الريع: تعتبر نظرية ريكاردو عن ريع الأرض مهمة من الناحية التاريخية، لأنها مثال مبكر ومفصل عن المبدأ الحدي والعوائد المتناقصة، والتي أصبحت فيما بعد محور اهتمام الفكر الكلاسيكي الجديد.

كما هو الحال لدى مالتوس، يعارض ريكاردو فكرة أن الريع يمكن استخلاصه من احتكار الأرض، ولكنه مرتبط باختلاف الخصوبة بين الأراضي. ومن ثم فإن الريع هو فائض يختلف من أرض إلى أخرى حسب الكميات التي يمكن إنتاجها على هذه الأراضي. لفهم هذه النظرية من الضروري فهم فرضيتين:

- ندرة الأرض أو فكرة محدودية مساحة الأرض الخصبة؛
- تناقص العوائد الحدية، حيث ينتج عن مزيج متزايد من العمالة ورأس المال المستخدم في مساحة ثابتة من الأرض نواتج ضعيفة بشكل متزايد.

يبني ريكاردو استنتاجه على النحو التالي: مع زيادة تراكم رأس المال سيزيد الطلب على السلع الزراعية، لأن تطور الصناعة وتطور الاستثمار وتراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة من جانب الرأسماليين، وبالتالي زيادة في الأجور فوق مستواها الطبيعي، مما يؤدي (كما لدى مالثوس وسميث) إلى زيادة في عدد السكان، وهذا سيحفز بدوره الطلب على السلع الزراعية.

لذلك ولتلبية الزيادة في الطلب على السلع الزراعية، يجب أن تمتد الزراعة من أكثر الأراضي خصوبة إلى الأراضي الأقل خصوبة. المشكلة هي أنه في أقل الأراضي خصوبة تكون الإنتاجية أقل مما هي عليه في أكثر الأراضي خصوبة. مع تناقص خصوبة الأراضي المزروعة يظهر فرق بين المنتج والإنتاج المحقق؛ سيشكل هذا الاختلاف الريع الذي يتقاضاه الملاك.

4- سياسة عدم التدخل لدى ريكاردو: في بداية القرن 19 بدأت إنجلترا في اتخاذ تدابير حمائية لضمان ارتفاع سعر القمح (قوانين الذرة). كان ريكاردو معارضا لهذه القوانين فهو من دعاة التجارة الحرة. حيث اعتبر بأن:

- التجارة الحرة تسمح بالعودة التلقائية لتوازن ميزان المدفوعات؛

- التجارة الحرة مفيدة لأن جميع البلدان تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهذا التخصص يسمح بتحقيق مكاسب متبادلة؛

- التجارة الحرة تحول دون تحقيق حالة توقف الاقتصاد، لذلك من الضروري منع ارتفاع أسعار القمح من خلال تبني سياسات التجارة الحرة لخفض سعر القمح.

5- التجارة الخارجية على أساس المزايا النسبية: الجزء الأكثر شهرة في المساهمة الخاصة بالتجارة الخارجية لريكاردو هو تحليله للمزايا النسبية (أو التكاليف المقارنة). في مثاله عن التخصص والتبادل الدولي بين انجلترا والبرتغال اعتبر بأن انجلترا أكثر كفاءة نسبيًا في إنتاج القماش من النبيذ، في حين تعتبر البرتغال أكثر كفاءة نسبيًا في إنتاج النبيذ من القماش، رغم أن كلا من المنتجين يوجدان في كلا البلدين. وبالتالي يمكن لأنجلترا أن تتخصص في انتاج القماش وتصدره الى البرتغال، في المقابل هذه الاخيرة تتخصص في انتاج

النبيذ وتصدره الى انجلترا وتستورد منها القماش. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه يمكن زيادة الإنتاج الإجمالي بالتخصص والتجارة.

خامسا- مساهمات الاقتصادي Jean-Baptiste Say:

نشر ساي رسالته (كتابه) في الاقتصاد السياسي (Traité d'économie politique) سنة 1803. ويمكن تلخيص المساهمات الفكرية لهذا الاقتصادي في عنصرين أساسيين:

- يُنظر إليه أحيانًا على أنه رائد النظرية الذاتية، حيث يرى بأن المنفعة هي أساس السعر، وبالتالي فهو يختلف عن معظم الكتاب الكلاسيك الآخرين وخاصة ريكاردو، الذين شددوا على أن العمل المنفق في الإنتاج هو العامل الأساسي لخلق القيمة.
- صياغة قانون (قانون المنافذ) الذي ينص على أنه بمجرد إنتاج سلعة فإنها تقدم سوقًا لسلع أخرى تتوافق مع قيمتها الإجمالية. وغالبًا ما تتم صياغة هذا القانون على أن "العرض يخلق طلبًا خاصًا به"، بحيث لا يمكن أن ينقص إجمالي الطلب في الاقتصاد عن اجمالي العرض. قانون Say يرفض الحجة القائلة بأن الأزمات الاقتصادية يمكن تفسيرها على أنها نتيجة نقص في الطلب الكلي على السلع.

سادسا- مساهمات المفكر الكلاسيكي Thomas Robert Malthus

درس مالتوس الرياضيات في كامبريدج وتخرج عام 1788، وعين أستاذًا للتاريخ والاقتصاد السياسي منذ العام 1805. ورغم أنه اشتهر بدراساته السكانية (منذ 1798)، الا أنه قدم أيضًا مساهمات مهمة في مجالات أخرى من الاقتصاد السياسي، حيث نشر مبادئه في الاقتصاد السياسي سنة 1820. وعلى عكس آدم سميث الذي كان متفائلا بخصوص مصير النظام الرأسمالي فإن مالتوس (وكذلك ريكاردو) لم يكن كذلك، حيث شهد هذا النظام في زمنه مشاكل وصراعات.

بدأ مالتوس عمله بالتفكير في تطور السكان الذي كان مستوحى من التشريعات التي كانت موجودة في إنجلترا في ذلك الوقت بشأن مساعدة الفقراء. وقد أثارت تلك التشريعات الكثير من الجدل حول ما إذا كانت شرعية وفعالة. وردا على الاراء الايجابية كتب مالتوس "مقال عن مبدأ السكان والطريقة التي يؤثر بها على المجتمع".

لقد رأى بأن عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة، وأن معدل النمو السكاني يتم على أساس متتالية هندسية في حين يزيد الغذاء على أساس متتالية حسابية. وكان الافتراض الأساسي أن كوكب الأرض يضم مليار شخص، وخلال قرنين سيكون على الكوكب 256 مليار شخص، ولكن سيتوفر غذاء يكفي 9 منها فقط.
فضلا عن رأيه الشخصي في المسألة السكانية، كان مالثوس خبيرًا اقتصاديًا وقد طور عددًا من النظريات الاقتصادية، على وجه الخصوص، من خلال المناقشة مع ريكاردو والتبادل مع ساي. فالقيمة بالنسبة اليه تعتمد على العمل المطلوب، والريع هو الفرق بين عائدات بيع المحاصيل وتكلفة الإنتاج. كما تطرق مالتوس لموضوع الطلب الفعال وانتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق طلبا خاصا به، ورأى بأن المهم هو الطلب

الذي يقدمه أولئك الذين لديهم الوسائل والإرادة لدفع ثمن كافٍ للسلعة، وهناك خطر من المدخرات المفرطة التي تؤدي إلى نقص الاستهلاك، مما يؤدي إلى اختلالات العرض / الطلب.

سابعا- نقد الفكر الكلاسيكي:

على الرغم من الأثر الواضح للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي الى غاية اليوم فقد تعرض للكثير من النقد من قبل مفكرين اقتصاديين بارزين من مشارب فكرية مختلفة، سواء في اطار الفكر الرأسمالي مثل جون ماينارد كينز أو خارجه مثل كارل ماركس، نذكر منهم: Jean de Sismondi،Pierre-Joseph Proudhon، Friedrich List، Louis Blanc. ورغم أن اليات العرض والطلب والمنافسة الحرة واليد الخفية (وغيرها كما قدمها الكلاسيك) قد حلت العديد من المشاكل الاقتصادية إلا أنها وقفت عاجزة تماما أمام أزمة الكساد الكبير لسنة 1929؛ ولا تزال الأزمات الاقتصادية (والمالية خصوصا) تضرب أركان النظام الرأسمالي الى اليوم. بشكل أكثر تحديدا، يمكن تلخيص أهم الاعتراضات على النظرية الكلاسيكية في النقاط التالية:

- اعتمد التحليل الكلاسيكي على قانون ساي (العرض يخلق طلبا مساويا له) وأن العرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل لتحقيق التوازن الكلي، في حين أن هذا الاخير (كما بينه كينز) يتحقق عند مستوى أقل من التشغيل الكامل؛
- اعتبر الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع متغير مستقل وأن الطلب متغير تابع، في حين أن الواقع (كما حدث) بين العكس، فالطلب الكلي الفعلي هو المتغير المستقل في حين أن العرض متغير تابع؛
- اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة هو الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وأنه الوحيد في تحديد قرار الاستثمار، غير ان كينز أدخل معدل الربح المتوقع كأساس عند اتخاذ قرار الاستثمار؛
- طلب النقود عند الكلاسيك يكون بغرض التبادل فقط وهي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، ولكن تحليل كينز بين بأن للنقود دورا في تحديد مستوى الدخل والتشغيل في الاقتصاد؛
- يرى الكلاسيك في ظل النظرية الكمية للنقود أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا على الاقتصاد يجب تفاديه، بحيث تؤدي الى انخفاض قيمة النقود من خلال ارتفاع تضخمي في المستوى العام للأسعار؛ بينما يرى كينز أنه يجب النظر الى المرحلة التي يعيشها الاقتصاد، فاذا أرادت الدولة أن تقضي أو تقلل من البطالة فانها نزيد من كمية النقود وبالتالي يزداد الطلب النقدي ويرتفع التشغيل والانتاج؛

.